سلطنة عمان
المجلس الأعلى للقضاء
الادعاء العام

سياسة
الجـــــــودة

انطلاقًا من دور الادعاء العام في تعزيز مبدأ سيادة القانون بنزاهة وشفافية، وتمثيل المجتمع في الدعوى العمومية؛ حمايةً للحقوق، وصونًا للحريات، ووصولاً إلى عدالة ناجزة بأنجع الأساليب الحديثة والتكامل مع الشركاء، وذلك عن طريق تقديم خدمات ذات جودة عالية تلبي احتياجات وتطلعات المجتمع، ومن ثم تحقيق إحدى أولويات رؤية عمان ٢٠٤٠ نحو إيجاد منظومة تشريعية تشاركية، ونظام قضائي مستقل متخصص ورقابة فاعلة شفافة.

يهدف الادعاء العام إلى:

- ضمان تطبيق التشريعات والقوانين بنزاهة وحيادية.
- الالتزام بالشفافية والمصداقية في التعامل مع الجمهور.
- العمل على تبسيط إجراءات التقاضي بما يضمن سرعة الإنجاز وكفاءة الأداء.
- استخدام التكنولوجيا والابتكارات الحديثة في تحسين جودة الخدمات المقدمة.
- حوكمة الأعمال عن طريق تجويد النظام القضائي الإلكتروني والشركاء.
- رفع الثقافة القانونية لمجتمع آمن واعٍ بحقوقه.

ويؤكد الادعاء العام ذلك عبر تطبيق نظام إدارة الجودة كأحد السبل الداعمة في عملياته وفق الأسس والثوابت الآتية:

- الالتزام بتطبيق المتطلبات التشريعية والتنظيمية المعمول بها، ومتطلبات المواصفة العالمية لنظام إدارة الجودة (٩٠٠١).
- السعي نحو التحسين المستمر لمواكبة التطورات والمستجدات لتحقيق رضا المستفيدين.
- إرساء منهج متكامل لإدارة المخاطر بمشاركة كافة منتسبي الادعاء العام.
- استشراف المستقبل بما يخدم العمل القضائي عن طريق متابعة ما يستجد من الجرائم الناشئة وسرعة التقدم التكنولوجي.

وعليه فإن منتسبي الادعاء العام كافة – كل في مجال اختصاصه – ملتزمون بتطبيق أهداف وسياسة الجودة؛ تماشيًا مع رؤية ورسالة وقيم الادعاء العام الرامية إلى إيجاد بيئة قضائية تحقق العدالة الناجزة بتطبيق مفاهيم الجودة والتحسين المستمر.

صدر في: ١٤/محرم/١٤٤٥ هـ
الموفق: ١/أغسطس/٢٠٢٣ م

نصر بن خميس بن محمد الصواعي
المدعي العام